سيمينار الإثنين بالسيداچ

ممارسات القانون والفن في مصر

محمود عثمان

الإثنين ١٨ مايو ٢٠٢٦- الخامسة مساءً

٢٣ ش جمال الدين ابو المحاسن - جاردن سيتي

يتلاقى الفنان مع القانون في مسارات متعددة، حسب نوع الفنان وشكل القانون المطروح، وأكثر الأماكن شيوعا حيث يلتقيان هي ساحة المحكمة. فأيًا كان نوع المحتوى الذي يقوم الفنان بتقديمه؛ أداءً موسيقيًا أو تلحينًا أو كتابة شعر غنائي، أو فيديو كليب أو سينما أو محتوى إبداعي على مواقع التواصل الاجتماعي، يلج الفنان داخل دورة عمل فنية ويُسأل عنها المُنتِج قانونًا، ويعتبره القانون النائب عن العمل الفني، ولعل ذلك يُفسر سبب طلب المنتج بأن يتم التنازل له عن الحقوق. في هذا السياق، يُفرق القانون بين حق المؤلف والحق المجاور ويعتبر المؤدي الصوتي "المغني" أو الحركي "الراقص" أصحاب حقوق مجاورة، بينما يظل الكاتب والملحن أصحاب حقوق مؤلف، والفارق الأساسي أن صاحب الحق المجاور من حقه التنازل عن حقه دفعة واحدة بمقابل مالي، أما صاحب حق المؤلف فلا يمكن له ذلك ويظل مشاركا في العمل الفني طوال عمر العمل. خلال العشر سنوات الأخيرة، اتجه القضاء لمساءلة صاحب الحق المجاور - أي المؤدي - وذلك لهروب المُنتِج في بعض الأحيان، أو في أحيان أخرى لعدم وجود مُنتِج، مثل صُنّاع المحتوى.

وعطفًا على ما سبق، تتساءل هذه المداخلة: مَن هو الفنان في نظر القانون المصري؟ لا يُعّرف القانون المصري الفنان، ولكن يفهم الإبداع، ويُعّرف صاحبه بأنه "المؤلف" ويحمي إبداعه. ففي الأساس، لا يحمي القانون الأفكار المجردة الواقعية، ولكن يحمي ما يأتي بعدها. ففي حالة السينمائي الذي يقوم بكتابة سيناريو، فالمعالجة تعتبر محمية حيث يعتبرها القانون "مصنف"، ولا يلزم أن يكون المصنف جديدًا، أي من الممكن أن يتم تجميع مجموعة من المقالات ونشرها في كتاب حتى يصبح هذا الكتاب مصنفًا يمكن تسجيله وحمايته. إذا فالمبدع عليه بكتابة مصنف "أصيل ومبتكر" ثم يقوم بالخطوة التالية وهي تسجيله في "مكتب حقوق المؤلف" الذي يقوم بفحص العمل. ولكن يبقى التسجيل قرينة لا ترقى لمرتبة الدليل، فليست دليلًا على براءة الشخص من السرقة الفنية، وهناك معايير أخرى يلجأ إليها القضاء لتحديد ذلك، ومثال لذلك سيناريو الفيلم، فلابد من إثبات العلاقة بين الأطراف، وأسبقية التسجيل ثم التطابق والاختلاف بين النصين.

تشتبك هذه المداخلة مع حدود وتطبيقات "حق الأبوة" في العمل الفني، والتي تعني عمليًا عدم اقتصار الحق الأدبي على نسبة المؤلف لصاحبه بل اضاف له القانون الحق في التعديل واصبح لصيقًا باسم المؤلف كلما ذكر كان له حق التعديل. كما يشتكشف عثمان أمثلة لممارسة "حق الندم" القانوني، والذي يمنح للمؤلف أو لصاحب الحق المجاور (مثل المؤدي الصوتي) الحق في الرجوع عن رأيه ويمنع طرح مصنفه الفني من التداول وتُحدد المحكمة حينها تعويض مناسب للمنتج، ومتى دفعه المؤلف أصبح له الحق في الندم. وأشهر الأمثلة على ذلك

هي دعوى "روتانا" ضد شيرين عبد الوهاب والتي قبلت وقتها أن تدفع مقابل الندم، وعادت وطرحت الألبوم فأرتبكت روتانا وقررت رفع دعوى فكسبتها شيرين، حيث اعتبرت المحكمة أنها استخدمت حقّها في الندم.

محمود عثمان:

محمود عثمان محامٍ مصري، و مؤسس شركة محمود عثمان للمحاماة. تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة (2007). وفي عام ٢٠١٣، قرر التركيز بشكل أكبر على الجانب القانوني المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وقضايا الفن في مصر والعالم، حتى أصبح مستشارًا قانونيًا للعديد من المؤسسات الثقافية العربية والأجنبية، بالإضافة إلى شركات الإنتاج الفني، وعدد من الفنانين العرب والمصريين.

CEDEJ